اقتصاد

شروط مواصلة تعويم الدرهم المغربي

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لن يعود المغرب عن مسار تليين سعر صرف العملة الوطنية، غير أنه يشدد على أنه يجب «الإسراع بتؤدة»، مع تحضير جميع الشروط التي تتيح الانتقال لمرحلة جديدة من التلقين، إلا أن المضي في التليين على المدى القصير يبقى مرهوناً بتطور حركة الفيروس عبر العالم.

هذا ما أكده محافظ بنك المغرب (البنك المركزي)، عبد اللطيف الجواهري، عند إثارة مسألة تليين سعر صرف الدرهم، في المؤتمر الصحافي الذي عقده عقب الاجتماع الفصلي لمجلسه مساء أول من أمس، على أنه لا يجب التفكير فقط في الشركات الكبيرة، بل يفترض استحضار الشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والتاجر الصغير.

وقال إن المهم بالنسبة لأية عملية في مسار تليين سعر صرف الدرهم، هو تحسيس الشركات حول الموضوع وسبل التحوط، وتحسب المصارف للمخاطر وقياسها.

وأضاف أن الأمر لا يتوقف عند ذلك، بل يستدعي على المدى المتوسط والطويل، التحكم في التضخم والتوفر على نظام مصرفي قادر عن الصمود، وتأمين رصيد ملائم من العملة الصعبة، وضبط عجز الموازنة.

وتوقع البنك المركزي أن يصل معدل التضخم في العام الحالي إلى 1,2 في المائة، ورصيد العملة الصعبة إلى حوالي 37 مليار دولار، بينما سيصل عجز الموازنة إلى 6,8 في المائة في العام الحالي.

وشدد محافظ البنك المركزي، على أن هذه المسائل المرتبطة بالدرهم وشروط المضي في تليين سعر صرفه، تتم مناقشتها مع صندوق النقد الدولي، مذكرا بأن بعثة المؤسسة المالية ستحل بالمملكة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، حيث سيجري النقاش حول هذه المسألة.

وتبنى المغرب في منتصف يناير/ كانون الثاني 2018، نظاما يحدد بموجبه سعر صرف الدرهم داخل نظام تتحرك فيه العملة هبوطا وصعودا في حدود 2,5 في المائة، مقابل 0,3 في المائة في السابق.

ويرى الجواهري، أن قرار تليين سعر صرف الدرهم، الذي سيستمر على مدى عقد ونصف، يعود للمغرب، حيث عبر عن رفضه في عدة مناسبات لتوصيات صندوق الدولي بالمضي فيه في ظل الجائحة، معتبرا أن الظرفية محفوفة بعدم اليقين. وكانت وزارة الاقتصاد والمالية، قررت في مارس/ آذار من العام الماضي قبل الأزمة الصحية، توسيع نطاق تحرك الدرهم صعودا أو هبوطا ضمن حدود 5 في المائة، بعدما كان محددا في 2,5 في المائة.

وكان محافظ البنك المركزي يعتبر أن توسيع ذلك النطاق سيساهم ليس فقط في تطوير سوق الصرف، بل في تدعيم قدرة الاقتصاد المغربي على الصمود وامتصاص الصدمات الخارجية، ذات الصلة بالأزمة الحالية المرتبطة بجائحة كورونا.

ويتصور الاقتصادي إدريس الفينا، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن المغرب سعى إلى تفادي النموذج المصري الذي تبنى تعويما كاملا لسعر صرف الجنيه، حيث اختارت المملكة سبيل التدرج في مسار يؤدي إلي التعويم الشامل.

وشدد الاقتصادي المغربي على أن التعويم إذا تم المضي فيه، سيساعد على تشجيع صادرات المغرب، كما سيجذب الاستثمارات، ما من شأنه أن ينعش الاقتصاد الوطني في الظرفية الحالية المتسمة بتراجع بعض المؤشرات، رغم التقدم الذي تحقق على مستوى النمو ورصيد المملكة من العملة الصعبة.

أردوغان وأزمة الليرة التركية

مصطفى عبد السلام

لا أعرف هل يدرك أردوغان أنه بات أحد الأسباب لاستمرار تهاوي الليرة التركية، ولا أعرف إن كان المستشار الاقتصادي للرئيس التركي قد نصحه بالتوقف عن الحديث عن الليرة والتدخل في إدارة البنك المركزي وسياسته النقدية أم لا، ولا أعرف إن كان هذا المستشار يضع أمام أردوغان الأسباب الحقيقية لاستمرار تهاوي الليرة ومن أبرزها الإصرار على خفض الفائدة رغم زيادة التضخم والضغوط على العملة، أم أنه يضع أمامه أسبابا واهية منها المؤامرة الكونية على الليرة، وعدم تنفيذ مسؤولي البنك المركزي تعليمات مؤسسة الرئاسة، ووجود خلايا نائمة داخل المركزي.

يوم الثلاثاء رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد التركي خلال العام الجاري، من 5,8% إلى 9%، خبر كهذا كان كفيلا برفع قيمة الليرة التركية مقابل الدولار خاصة وأن الاقتصاد التركي بات متماسكا أمام الجائحة حيث نما بمعدلات قياسية تصل إلى 21,7% في الربع الثاني من 2021، متعافيا بقوة من تباطؤ حاد حدث قبل عام بسبب القيود الشديدة التي تم فرضها وقتئذ لمحاصرة كورونا.

كما سجلت الصادرات التركية قفزات قوية خلال 2021 رغم قيود كورونا لتسجل أعلى رقم في تاريخها وتربح تركيا 161 مليار دولار من القطاع في التسعة شهور الأولى من العام الجاري، وهناك توقعات بتجاوز الرقم 210 مليارات دولار بنهاية العام، وهو رقم كفيل بدعم سوق الصرف وقيمة العملة وسداد التزامات البلاد سواء لأغراض الديون أو الواردات. أيضا من الأرقام الداعمة لليرة زيادة الاحتياطي الأجنبي ليبلغ 122 مليار دولار.

أرقام كتلك كانت كفيلة بتقوية قيمة الليرة مقابل الدولار، إلا أنه واكب الإعلان عن تلك الأرقام تسريبات معلومات مفادها أن أردوغان غير راضٍ عن أداء محافظ البنك المركزي، صحيح أن الرئاسة التركية سارعت ونفت مثل هذه الأنباء، لكن التسريبات كانت كفيلة بامتصاص أي اثار إيجابية لأرقام تحسن الاقتصاد التركي على العملة، بل وإثارة الفوضى في سوق الصرف لأنها تعطي رسائل قوية باستمرار سيطرة مؤسسة الرئاسة التركية على البنك المركزي، وبالتالي فإن البنك ليس حرا في إدارة السياسة النقدية، وليس حرا في تحديد سعر الفائدة، وأن هذه السياسات مفروضة عليه من أعلى، ولا يراعي الأسس الفنية الصحيحة عند اتخاذ أي قرار يتعلق بالتضخم وإدارة سوق الصرف.

ما زاد الطين بلة اقالة أردوغان، أمس، نائبين لمحافظ البنك المركزي، وهو ما عمق ما تردد عن تدخله في إدارة السياسة النقدية، خاصة وأنه في أقل من عامين أقال ثلاثة محافظين للبنك.

100 مليون فقير بسبب كورونا

قال رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس، إن «حوالي 100 مليون شخص حول العالم دخلوا في فقر مدقع خلال جائحة كورونا»، التي بدأت أواخر 2019. جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عبر الإنترنت، أول من أمس، عقده مالباس بمناسبة انطلاق الاجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين في واشنطن، شارك فيه عشرات الصحافيين حول العالم. وحذر مالباس من تفاقم مديونية الدول النامية والأشد فقرا، مشيرا إلى أن هذه الدول ساهمت بنحو 30 بالمائة من الزيادة في الدين العالمي خلال الجائحة. وقال: «معظم دول العالم تواجه صعوبات كبيرة تتعلق بالمديونية، لكنها في الدول الفقيرة لم تعد تحتمل».

(Getty)

أسواق

«فيتش»: البنوك السعودية احتوت آثار «كورونا»

ذكرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، أمس، أن البنوك العاملة في السوق السعودية احتوت التأثيرات التي تسببت بها جائحة كورونا على القطاع المصرفي في البلاد. وأرجعت الوكالة ذلك، في تقرير لها، إلى مجموعة عوامل، أبرزها تعافي النشاط الاقتصادي تدريجياً، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط، وتحسن القطاع غير النفطي، ما خفف الضغوط على المناخ التشغيلي للقطاع. وعاد الاقتصاد السعودي للنمو في الربع الثاني بنسبة 1,8 بالمئة لأول مرة منذ الجائحة، بدعم القطاع غير النفطي بشكل رئيس. وذكرت الوكالة أن التدهور في جودة الأصول والربحية.

إدراج السندات المصرية في مؤشر «جي بي مورغان»

أعلن بنك «جي بي مورغان تشيس»، ضم السندات المصرية إلى مؤشره للأسواق الناشئة، بدءا من 31 يناير/كانون الثاني المقبل. وقال البنك الذي يعتبر أكبر مزود للخدمات المالية في العالم، ان الوزن النسبي للسندات المصرية في المؤشر سيبلغ 1,85 بالمئة، حسبما نقلت جريدة «البورصة» المصرية عبر موقعها الإلكتروني. وجاء في مذكرة صادرة عن البنك، أن 90 بالمئة من المستثمرين في السندات المصرية وافقوا على إدراجها في المؤشر. وكان البنك الأميركي أعلن في أبريل/نيسان الماضي انضمام مصر للمؤشر تحت المراقبة لمدة 6 شهور، قبل الانضمام بشكل نهائي.

ارتفاع قيمة القروض الجديدة باليوان في الصين

أظهرت بيانات بنك الشعب الصيني (البنك المركزي)، ان القروض الجديدة المقومة باليوان في الصين ازدادت إلى 1,66 تريليون يوان (حوالي 256,92 مليار دولار أميركي) في الشهر الماضي. وحسب البنك المركزي، ازداد الرقم عن 1,22 تريليون يوان في الشهر السابق، غير انه منخفض بواقع 232,7 مليار يوان عن الرقم المسجل في نفس الفترة العام الماضي. وارتفع مؤشر (ام2)، وهو مقياس واسع للمعروض النقدي الذي يغطي النقد المتداول وكافة الإيداعات، بنسبة 8,3 في المائة على أساس سنوي إلى 234,28 تريليون يوان في نهاية سبتمبر، وفقا للبيانات.

منتجو النفط يهاجمون سوق الغاز

موسكو ـ **العربي الجديد**

وجه منتجون رئيسيون للنفط، انتقادات إلى سوق الغاز الطبيعي، بعد القفزات الحادة التي سجلتها أسعاره عالمياً خلال الفترة الأخيرة، داعين إلى تنظيمه بشكل مناسب. وسجلت أسعار الغاز في أوروبا، الأسبوع الماضي ارتفاعاً زاد عن 25%، بينما كانت قد زادت منذ مطلع العام بنحو 400%، مدفوعة بتزايد الطلب مع اقتراب فصل الشتاء، فضلا عن زيادة الطلب في الصين. وأثار ارتفاع أسعار الغاز، إضافة إلى تسجيل أسعار النفط مستويات قياسية أيضا، مخاوف عالمية إزاء ارتفاع التضخم، ما أدى إلى تعرض منتجي النفط في منظمة أوبك إلى ضغوط، خاصة من الولايات المتحدة التي طالبت مراراً بزيادة الإنتاج النفطي لخفض الأسعار.

وقال وزير الطاقة السعودي عبد العزيز بن سلمان، خلال منتدى للطاقة في العاصمة الروسية موسكو، أمس الخميس، إن سوق الغاز الطبيعي يجب تنظيمها بشكل مناسب، مضيفا وفق ما نقلت وكالة رويترز، أن «قلة المخزونات والاستثمارات ونقص التنسيق بين المشترين والبائعين يضر بسوق الغاز»، وأنه «لا بد من محاكاة ما قام به تحالف أوبك+ (يضم منتجي النفط في أوبك وخارجها) في أسواق أخرى مثل الغاز الطبيعي، إذ تقفز الأسعار والسوق الفورية للغاز لا توفر استقراراً». كما قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي في المنتدى، إن سوق النفط العالمية معرضة لخطر التقلبات التي تشهدها سوق الغاز حالياً ما لم يتم الاستثمار فيها بالشكل المناسب. وردا على سؤال عما إذا كانت مجموعة «أوبك+» مستعدة لزيادة إنتاجها لتهدئة الارتفاع في أسعار النفط، قال الوزير إن منتجي «أوبك+» لديهم القدرة على القيام بذلك، لكنهم لا يريدون الإفراط فيه. في الأثناء، نقلت وكالة أنباء تاس الروسية، عن نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك قوله إن السعودية اقترحت أن تدرس روسيا (أكبر منتج للغاز في العالم) إمكانية التعاون على صعيد سوق الغاز الطبيعي. وسبق أن أكدت قطر، أكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، أنها «غير سعيدة» بسبب ارتفاع أسعار الغاز. إذ قال سعد بن شريده الكعبي وزير الدولة لشؤون الطاقة للصحافيين، الإثنين الماضي «أنا غير سعيد بارتفاع أسعار الغاز. هذا أمر سلبي للزبائن ورضا الزبائن أهم أمر بالنسبة إلي»، معربا عن «قلقه» من الشتاء في أوروبا، حيث «المخزونات» في مستوى متدن هناك.

لبنان

فوضى بالأسواق على وقع الاشتباكات... والليرة تتهاوى

سادت الفوضى أسواق لبنان على وقع الاشتباكات المسلحة، أمس، وواصلت أسعار السلع صعودها، بالتزامن مع استمرار تهاوي الليرة

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

على وقع الاشتباكات المسلحة التي شهدتها بيروت في منطقة الطيونة، أمس الخميس، بالتزامن مع تحرك مناصري «حركة أمل» و«حزب الله» لإقالة المحقق العدلي والتي أدت إلى سقوط قتلى وجرحى، سجل سعر صرف الدولار ارتفاعاً مستمراً متجاوزاً عتبة 21 ألف ليرة لبنانية، وهو المستوى الأعلى منذ تشكيل حكومة نجيب ميقاتي.

وغطّت الاشتباكات وقضية الإطاحة بالمحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، على مناقشة الحكومة للملفات الاقتصادية، وتم ترحيل جلسات مجلس الوزراء التي كان يفترض بها أن تبحث قضايا طارئة ذات أولوية معيشية ومواجهة فوضى الأسواق، وتندرج في إطار مهمة الإنقاذ التي أتت حكومة نجيب ميقاتي بشعارها.

وقال رئيس الاتحاد العمالي العام، بشارة الأسمر، لـ«العربي الجديد» إن «الاجتماع مع وزير الاقتصاد أرجئ بسبب الوضع الأمني في البلاد، ولبنان اليوم أمام مفترق خطير حيث إن التطورات السياسية والأمنية في الأيام القليلة الماضية أرخت بظلالها على الواقع الاقتصادي الذي سيزداد تأزماً في حال استمرار الوضع على ما هو عليه».

ولفت الأسمر إلى أنه «خلال اليومين الماضيين سجل سعر صرف الدولار ارتفاعا ملحوظا، كما شهدنا أسعاراً خيالية في السوق السوداء للمازوت والغاز المنزلي، وزيادة وصلت إلى حوالي 40 في المائة في سعر ربطة الخبز، وهي أرقام مرشحة للاستمرار في مسارها التصاعدي في ظل الوضع الأمني المستجدّ، من هنا ندعو جميع الفرقاء للتفكير بمستقبل البلد والشعب الذي يرزح تحت خط الفقر بغالبيته العظمى ويعيش أخطر أزمة اقتصادية ومعيشية ويدفع وحده هذه الفواتير الباهظة».

وعلى وقع التلويح والتحذير بالفتنة وتفجير البلد في حال لم يستبدل القاضي البيطار تواصل الأسعار في لبنان ارتفاعها على كل المستويات وفي مختلف القطاعات بطريقة عشوائية وفوضوية في ظل غياب تام للحكومة التي يقول خبراء اقتصاديون إنها فضحت نفسها تماماً وأثبتت أنها حكومة سياسية بامتياز وغير قادرة على إجراء أي خطوة إصلاحية ولا سيما على صعيد مكافحة الهدر والفساد أو تنفيذ أي بند من بيانها الوزاري الذي بدأت بخرقه باكراً من خلال محاولة تدخلها في عمل القضاء. من جهة ثانية، تم إرجاء الاجتماع الذي كان مقرراً أمس، بين وزير الاقتصاد والتجارة أمين سلام، ووفد الاتحاد العمالي العام برئاسة بشارة الأسمر، وذلك إلى موعد تحدد لاحقاً، فيما مرّت خطوة وزارة الاقتصاد أمس، بزيادة كبيرة لسعر ربطة الخبز مرور الكرام إذ وصل إلى 7 آلاف ليرة لبنانية.

وحدّدت وزارة الاقتصاد سعر ربطة الخبز الأبيض من الحجم الكبير بـ7 آلاف ليرة، عازية الأسباب إلى ارتفاع سعر القمح في البورصة العالمية وزيادة سعر صرف الدولار محلياً وصعود أسعار المحروقات.

7000

حدّدت وزارة الاقتصاد اللبنانية سعر ربطة الخبز الأبيض من الحجم الكبير بـ7000 ليرة، عازية الأسباب إلى ارتفاع سعر القمح في البورصة العالمية وزيادة سعر صرف الدولار محلياً وصعود أسعار المحروقات.

في البورصة العالمية وزيادة سعر صرف الدولار محلياً وصعود أسعار المحروقات في السوق نتيجة وقف الدعم. كما ارتفعت كلفة نقل الطحين من المطاحن إلى الأفران.

وفي جولة سريعة لـ«العربي الجديد» على بعض محال السوبرماركت في شمال بيروت، يتبيّن عدم التزام شبه كلي بالتسعيرة الجديدة حيث تباع ربطة الخبز بـ 8 و9 و10 آلاف ليرة لبنانية.

ويفعل ارتفاع أسعار المحروقات وخصوصاً الغاز، شهدت أسعار المناقيش زيادة ملحوظة في الأفران وباتت منقوشة الزعتر التي تشتهر في لبنان بأنها «تروبقة الفقير» للأغنياء فقط بعدما تجاوز سعرها العشرة آلاف ليرة بينما تخطت منقوشة الجبنة العشرين ألفاً في عدد كبير من الأفران، كذلك تشهد أسعار السلع والمواد الغذائية ارتفاعاً عشوائياً والفروقات واضحة بين متجر وآخر بحيث يستغل بعض أصحاب المحال غياب الرقابة الجدية ويعمدون إلى رفع الأسعار أكثر من اللازم بذريعة ارتفاع سعر صرف الدولار وأسعار المحروقات.

على صعيد آخر، أقفلت جميع المصارف في لبنان أبوابها، أمس الخميس، تنفيذاً لقرار جمعية المصارف برئاسة سليم صفير الذي اتخذه تنديداً «بالاعتداءات المتكررة والممنهجة التي يتعرّض لها بنك بيروت وموظفوه وإدارته لا سيما رئيس مجلس الإدارة سليم صفير من قبل من يدّعون أنهم يمثلون المودعين»، تبعاً لبيان الجمعية.

واعتبرت «جمعية صرخة المودعين في لبنان» في بيان صدر الأربعاء، أن الدعوة للإقفال بمثابة لجوء لأساليب ملتوية لا عذر لها بل تذكر اللبنانيين بما اقترفته المصارف بعد 17 أكتوبر/تشرين الأول 2019، وكيف أقفلت أبوابها بحجة تهريب الأموال الذي حدث والتمهيد لبدء لعبة الدولار وانهيار العملة الوطنية، داعية جمعية المصارف «إذا كان لديها حلول للدعوة إلى اجتماع ومعالجة كل المسببات وليس النتائج».

وحسب الوكالة الوطنية للإعلام، عقدت لجنة الاقتصاد الوطني والصناعة والتخطيط جلسة، أمس الخميس، في المجلس النيابي، برئاسة النائب فريد البستاني، وحضور وزير الاقتصاد أمين سلام والأعضاء النواب. وعقب الجلسة، قال البستاني: «أحب أن أقول إن اللجنة قلقة كثيراً على الوضع الأمني في البلد ونحن ندعو كل الأطراف للهدوء، والأمن هو أولوية للكل».

قفزة أسعار الخبز ترهق المواطنين (فرانس برس)

تقارير عربية

استثمارات

خلافات الجزائر وفرنسا... تصعيد يهدّد المبادلات التجارية

الجزائر ـ **حمزة كحال**

قلما تأثر التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر وفرنسا، بتقلب العلاقات السياسية بين البلدين لطيلة عقود طويلة، إلا أن التصادم الأخير بين باريس والجزائر يبدو أنه لن يكون كالسابق، إذ تبدي الجزائر رغبة قوية في «معاقبة» فرنسا تجاريا واقتصاديا بمراجعة المعاملة «المميزة» التي ظل يحظى بها «مستعمر الأمس» خاصة في العقدين الأخيرين، مقابل دعمه لنظام الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة.

منذ خروجها من الجزائر سنة 1962، ظلت فرنسا شريكا تجاريا واقتصاديا مهما بل ورئيسيا للجزائر، حيث بقيت باريس المموّن الأول للجزائر بالسلع والخدمات، والمستثمر المباشر الأول، مستفيدة من التاريخ الذي يربط البلدين وتقاطع مصالح الأنظمة بين البلدين، إلى غاية 2013 حين أزاحت الصين فرنسا من على رأس قائمة الدول المموّنة للجزائر بالسلع والخدمات. وبلغة الأرقام، كانت فرنسا الشريك التجاري الثاني للجزائر سنة 2020، بصادرات بلغت 3,6 مليارات دولار ما يمثل 10,6% من واردات الجزائر، خلف الصين بـ 5,7 مليارات دولار، ومتقدمة على إيطاليا بـ 2,4 مليار دولار وألمانيا 2,2 مليار دولار، فإسبانيا 2,1 مليار دولار.

شركات جزائرية تفسخ عقوداً مع نظيرتها الفرنسية

وفي قائمة زبائن الجزائر لسنة 2020، تأتي فرنسا في المرتبة الثانية أيضا، بـ 3,25 مليارات دولار، خلف إيطاليا بـ 3,44 مليارات دولار، وقبل إسبانيا التي استوردت من الجزائر بـ2,3 مليار دولار وتركيا بـ2,12 مليار دولار. فيما تبقى الاستثمارات الفرنسية المباشرة ضعيفة، فحسب الأرقام التي تحصّلت عليها «العربي الجديد» من الوكالة الجزائرية لدعم الاستثمار، لم تتعد الاستثمارات الفرنسية 2,3 مليار دولار، تمثل 423 شركة أكبرها شركة «توتال» النفطية، «سانوفي» للأدوية و«لافارج» للإسمنت، و«روفو» لتجميع السيارات، بالإضافة لبنوك «بي أن بي باريبا» و«سوسيتي جينيرال» و«بنك فرنسا».

ويرى الخبير الفرنسي من أصول جزائرية، سليمان عبد الهادي تمار، مدير مركز الدراسات الاقتصادية «فرانس ايتود» بباريس أن «فرنسا استفادت كثيرا من التقاطع التاريخي بينها وبين الجزائر، للظفر بعدة مشاريع استثمارية، إلا أن فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة شهدت طفرة في «الاستفادة الفرنسية» من الثروات الجزائرية سواء عبر الصادرات أو الاستثمارات، مقابل دعم نظام بوتفليقة، أي علاقة «رابح- رابح».

وأضاف: «مثلا ظفرت شركة سانوفي للأدوية بصفقة لإنشاء مصنع سنة 2013، بـ 40 مليون يورو في وقت كانت متابعة بتهرب ضريبي فاق 50 مليون يورو، وذلك بعد تدخل الرئيس بوتفليقة بطلب من الرئيس فرنسوا هولاند آنذاك، هذا مثال صغير على الامتيازات التي تحصّلت عليها فرنسا وباتت تقلق دولا أخرى».

وتوترت العلاقات الجزائرية الفرنسية بشكل غير مسبوق، في أعقاب قرار باريس خفض عدد التأشيرات الممنوحة للرعايا الجزائريين. وازدادت تأزماً بعد تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي اتهم فيها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بأنه «يعيش ضمن نظام صعب»، في تلميح إلى أن الرئيس تبون محاصر من قبل الجيش.

كما شكك ماكرون في وجود كيان للأمة الجزائرية قبل الاستعمار الفرنسي، ما دفع بالرئيس الجزائري لاستدعاء السفير الجزائري بباريس ومنع الأجواء الجزائرية على الطائرات الحربية الفرنسية المشاركة في عملية «برخان» شمال مالي.

ومع تصاعد التوتر بين باريس والجزائر، بدأت الأصوات تتعالى في الجزائر مطالبة بضرورة قطع التبعية الجزائرية لفرنسا تجاريا واقتصاديا. وبدأت هذه الأصوات في إيجاد آذان صاغية، حيث شرع العديد من الشركات الجزائرية في مراجعة عقودها مع شركات فرنسية مموّنة لها بالمواد الأولية، حسب ما علمته «العربي الجديد» من عضو غرفة الصناعة والتجارة الجزائرية بباريس، عبد النور إلياس، الذي أضاف أن «العديد من الشركات الجزائرية اتصلت بالغرفة لإبلاغها بفسخ عقود التموين التي تربطها بشركات فرنسية وتبحث عن بديل في إسبانيا أو إيطاليا لقربها من الجزائر، بعدما كانت الشركات الفرنسية الملاذ الأول لها».

ويرى المستشار الحكومي وعضو سابق بمجلس المحاسبة الجزائري، عبد الرحمان مبتول، أن «الجزائر الرسمية لم تعد تخفي توجهها للتعامل بواقعية في تسيير مصالحها التجارية والاقتصادية، من خلال كبح هيمنة فرنسا على الأسواق الجزائرية في العديد من المجالات، ولعل أبرز مظاهر هذا التوجه هو إنهاء عقود «مترو باريس RATP» الذي كان شيئاً يصعب حدوثه».

وأضاف: «كما أن المنتدى الجزائري الفرنسي لم يعقد منذ 2019، بعدما كانت تسهر الحكومتان الجزائرية والفرنسية على تنظيمه دوريا، هذا توجه يجب أن يتواصل، شرط أن تكون مصلحة الجزائر مسبقة عن الاعتبارات السياسية».

وتابع الخبير الجزائري في حديثه لـ«العربي الجديد» أن «الشركات الفرنسية استنفعت من الأموال الجزائرية، وتم ذلك على حساب شركات جزائرية، ولكن الأكيد أن العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية تبقى معقدة ويصعب أن تنهار أو تتغير جذريا إلا إذا دخلنا في قطيعة تامة مع فرنسا».

فرنسا تحتك المركز الثاني في قائمة أكبر المصدرين للجزائر (Getty)

نمو

أسواق الأردن نحو التعافي

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

قال مراقب عام الشركات في الأردن وائل العرموطي إن البيانات المالية أظهرت تحسناً في النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي في ظل بدء حالة التعافي من جائحة كورونا وتداعياتها التي أثرت كثيرا في الأوقات السابقة على كافة المجالات وأدت إلى تراجع نسبة النمو. وأضاف العرموطي، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، أن البيانات الأولية تظهر أن هناك اتجاها إيجابيا للعودة إلى الأرقام الطبيعية في تسجيل الشركات وزيادة واضحة في الاستثمارات المسجلة في الأردن هذا العام وفي العديد من الأنشطة الاقتصادية. «يبلغ عدد الشركات المسجلة هذا العام 3415 شركة برؤوس أموال تجاوزت 515 مليون دولار لغاية 2021/9/21 وبنسبة زيادة بلغت 14% ونسبة زيادة في رؤوس الأموال المسجلة تبلغ 365% عن العام 2020 وباعداد تسجيل مقاربة للعام 2019 وبزيادة برؤوس الأموال تبلغ 141%». وفق العرموطي. وأشار إلى أن «عدد الشركات التي شطبت هذا العام بلغ 2008 شركات، والشركات تحت التصفية الاختيارية او الإجبارية 961 شركة لغاية 2021/9/21 وبنسبة زيادة 9% عن العام 2020، ونسبة انخفاض 44% مقارنة بالعام 2019». ووفق مراقب عام الشركات في الأردن، فإنه من المتعارف عليه أن هناك طريقتين للخروج من السوق إما بالتصفية أو الشطب، مع الأخذ بعين الاعتبار تفعيل قانون الإعسار في العام 2020، والذي من شأنه زيادة فعالية الأنشطة الاقتصادية ومنح فرصة للشركات في إعادة التنظيم للعودة لممارسة النشاط الاقتصادي.

وأضاف أنه بهدف تعزيز مناخ الاستثمار وتطوير آليات الرقابة على الشركات، فقد تم تعديل قانون الشركات وبدأ العمل به منذ أيام والذي جاء بناء على نجاح خطة دائرة مراقبة الشركات للاستجابة لجائحة كورونا من خلال ضمان استمرارية عقد اجتماعات الهيئات العامة للشركات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة وذات المسؤولية المحدودة والذي أتاح لأصحاب هذه الشركات فرصة استمرارية إدارة أعمالهم في ظل ظروف الإغلاق وعوائق السفر. وقال إنه تم إنجاز خطة إعادة هندسة إجراءات الدائرة وتحديثها، حيث إن الدائرة استطاعت خلال فترة وجيزة «أتمتة» جميع خدماتها التي أتاحها قانون المعاملات الإلكترونية وأصبحت تقدم إلكترونياً بشكل كامل، ما زاد من الإقبال على خدمات الدائرة بشكل كبير. وأضاف العرموطي أن التعديلات على قانون الشركات تهدف إلى تعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتسهيل بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن والحفاظ على الأعمال المتعلقة بعقد الاجتماعات عن بعد.

وبين أن التعديلات الجديدة تلزم الشركات المسجلة بالإفصاح عن اسم المستفيد الحقيقي للغايات المقصودة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن هذه الإجراءات تساهم في تحسين تصنيف الأردن بالتقارير العالمية. كما تشمل التعديلات إنشاء حساب خاص لدى دائرة مراقبة الشركات لتغطية الرسوم والمصاريف القضائية أو أي نفقات ضرورية تقدرها المحكمة تترتب على أعمال وإجراءات التصفية الإجبارية. وقال إن تمويل الحساب يخصص ضمن موازنة الدائرة ويستخدم في حال عدم توافر سيولة لدى الشركة وتتم إعادة المبالغ للحساب عند توافر السيولة لدى الشركات في أي وقت أثناء إجراءات التصفية. وأشار العرموطي إلى أن التعديلات تشمل أيضا السماح لمراقب عام الشركات باعتماد الوسائل الإلكترونية لتقديم الطلبات وإيداع المحاضر والوثائق للدائرة بما فيها التواقيع والإجراءات التي يتطلبها القانون.

وبين أن التعديلات تتضمّن أموراً تتعلق بانتخابات هيئات المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وعدم اعتماد التصويت النسبي لحل الخلافات العالقة للشركات ذات المسؤولية المحدودة.

تحسن مختلف القطاعات الاقتصادية مع تراجع الإصابات بكورونا (فرانس برس)

أخبار العرب

التزامات مالية كبيرة على الحكومة الفلسطينية

أظهرت معطيات للفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة الفلسطينية أن إجمالي الالتزامات المالية على الحكومة الفلسطينية بلغ 30 مليار شيقل (عملة إسرائيلية بما يساوي نحو 9,3 مليارات دولار)، و12 مليار شيقل (3,7 مليارات دولار) إجمالي الدين العام، و18 مليار شيقل إجمالي تراكم المتأخرات للقطاع الخاص وصندوق التقاعد. واستعرض الفريق الأهلي، التقرير نصف السنوي خلال المؤتمر السنوي للموازنة العامة للعام 2021، الذي عقد أول من أمس، في مدينة البيرة وسط الضفة الغربية. ودعا رئيس مجلس إدارة ائتلاف «أمان»، عبد القادر الحسيني، في كلمته، إلى عدم التعامل مع المعلومات المالية كصناديق مغلقة، وتوفير التقارير والبيانات اللازمة، آسفاً لعدم مشاركة وزارة المالية في المؤتمر، بعد تأكيد مشاركة وزير المالية عدة مرات، «ما يثير التساؤل حول تعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية»، كما قال. ووفق بيانات الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، فقد قدر العجز الإجمالي قبل التمويل بـ 5,982 ملايين شيقل.

تراجع أصول الأردن الاحتياطية

تراجعت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي الأردني، بنسبة 1,6 بالمئة بنهاية سبتمبر/أيلول الماضي، مقارنة مع الشهر السابق له، إلى 13,864 مليار دينار (19,548 مليار دولار). وقال البنك المركزي الأردني في بيان، إن الأصول الاحتياطية (عملات وذهب وسندات وأذونات)، صعدت الشهر الماضي من 14,097 مليار دينار (19,876 مليار دولار) بنهاية أغسطس/آب 2021.

وعلى أساس سنوي، زادت الأصول الاحتياطية للمملكة بنسبة 0,05 بالمئة، من 13,872 مليار دينار (19,559 مليار دولار) خلال الشهر نفسه من 2020. وتكفي احتياطيات البنك المركزي مستوردات المملكة لمدة 9 أشهر، وتعد غير مسبوقة والأعلى في تاريخ المملكة؛ فيما النسب العالمية تطلب تغطية 3 أشهر بحسب صندوق النقد الدولي. وبدأ صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي، المراجعة الثالثة لبرنامج الأردن المدعوم من برنامج تسهيل الصندوق الممدد.

تشغيل

داعمو النظام يطردون السوريين

ريان محمد

تحولت الاستثمارات التي تنازل عنها نظام بشار الأسد لداعميه الإيرانيين والروس وحتى الصينيين، من فرصة لانتعاش الوضع المعيشي لشريحة من السوريين، إلى نكبة جديدة لهم بعد أن أصبحت سببا في فقدانهم مصادر رزقهم.

وأفادت مصادر مطلعة في حكومة النظام، طلبت عدم الكشف عن هويتها لأسباب أمنية، «العربي الجديد»، أن «حكومة النظام وقعت قبل أسابيع مع شركات صينية عقودا متعلقة بإعادة إعمار البنية التحتية في عدة مناطق تحت سيطرته، وكان لافتا في العقد السماح للصينيين باستقدام عمالة خارجية، دون إلزامه باستخدام العمالة السورية».

ولفتت ذات المصادر إلى أن النظام إلى اليوم وفي جميع الاستثمارات التي منحها لحلفائه من مناجم الفوسفات ومعمل الأسمدة إلى الاستثمارات الإيرانية، لم يكن يضع السوريين في حساباته، ليس فقط من خلال الحفاظ على مردود عادل لخزينة الدولة، بل أيضا من عدم ضمان فرص عمل جديدة لهم، وهو ما تسبب بخسارة آلاف الموظفين لوظائفهم دون أي تبعات قانونية».

ولم تكن الاستثمارات الصينية هي الأولى التي تحيد العمالة السورية أمام أعين النظام وفق المصادر، الأمر الذي انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية لشريحة واسعة من حاضنة النظام في شكل خاص، بدأت مع استغناء شركة «ستروي ترانس غاز» الروسية عن أكثر من 200 عامل سوري من شركة معامل الأسمدة في حمص، بحجة أنهم غير متعاقدين معها، مشيرة إلى أنها غير معترفة بالعقود التي كانوا قد أمضوها مع إدارة المعمل، وهو قطاع عام مهيمن عليه من قبل السلطة عام 2019.

وكانت الشركة الروسية «ستروي ترانس غاز» قد استحوذت على عقد استثمار «الشركة العامة للأسمدة» الملاصقة لبلدة قطينة بريف حمص الجنوبي نهاية عام 2018، بما تحتويه من ثلاثة معامل هي: معمل السوبر فوسفاتي، معمل الأمونيا يوريا، معمل الكالنترورا، أو ما يعرف بـ (TSB)، لمدة 40 سنة قابلة للتجديد. وسبق لذات الشركة أن استثمرت، إلى جانب معامل الأسمدة، في مناجم الفوسفات في تدمير شرقي حمص، عبر عقد صدّق عليه النظام في أبريل/ نيسان 2018، في حين أجبر الموظفين السوريين المثبتين في المعمل على تقديم استقالتهم، أو الحصول على إجازة دون راتب وتوقيع عقد خاص مع الشركة الروسية، وبقي النظام على الحياد دون أي تدخل يذكر بحفظ حقوق الموظفين السوريين.

وقد طاولت هيمنة الروس بحيرة قطينة القريبة من المعمل، والتي كان يحيط بها العديد من المتنزهات التي تم انتزاع استثمارها من السوريين، مع فرض طوق أمني من قبل الميليشيات المرتبطة مع الروس ضمن ما يسمى الفيلق الخامس، استعدادا لاستثمارها من قبل شركات روسية.

ولم تكن حظوظ عمال مرفأ طرطوس أفضال من زملائهم في معمل الأسمدة، فقد طرد الروس أكثر من ثلاثة آلاف عامل سوري من الميناء عقب استحواذها عليه بعقد استثمار لمدة 49 عاما قابلة للتجديد عام 2019، بذات الذرائع، ورغم أن النظام صرح حينها أن العقد ينص على عدم الاستغناء عن العمالة، إلا أن الواقع كان مخالفا لذلك، يضاف إليهم مئات الأشخاص الذين فقدوا مصادر رزقهم التي كانت تعتمد على أعمال على الشواطئ بعد أن تمددت عليها تلك الاستثمارات.

كما ساهمت الاستثمارات الإيرانية بمزيد من الحصار على السوريين عبر طرد العشرات من وظائفهم في ظل تواتر تدهور الأوضاع المعيشية، حيث طردت شركة «سيفيكو» الإيرانية، العاملة في سورية ومقرها حمص، وبشكل تعسفي نحو 178 عاملا سوريا دون أي تعويضات أو إجراء انفكاك نظامي منذ نهاية العام الماضي.

من جانبه، قال محلل اقتصادي في دمشق، طلب عدم كشف هويته لأسباب أمنية، لـ«العربي الجديد»، إن «النظام لا يمتلك الندية المطلوبة مع الدول الداعمة له حتى يفرض شروطه، بسبب إثقاله بالديون لكل منها، هذا إذا افترضنا أن لديه الرغبة في تحصيل مكتسبات للسوريين بالأصل، كما يزيد الأوضاع سوءاً شبكات الفساد المهيمنة على القرار الاقتصادي، والقائمة على استنزاف الثروات الوطنية».

وأضاف: «هذا النظام يخسر كل الفرص التي من الممكن أن تنقذ السوريين، من الوصول إلى حل سياسي يوقف الكارثة، عبر إدارة الاستثمارات الخارجية لتكون رافعة للاقتصاد السوري عامة والوضع المعيشي لشريحة لا يستهان بها من السوريين، إلا أنه على ما يبدو يضعهم جميعا إن كانوا ممن يسمون حاضنته الشعبية أو من غيرها خارج حساباته، وهذا مؤشر خطير على ما يجره على السوريين في حال بدأت عملية إعادة الإعمار، في ظل إعادة إنتاج هذا النظام الذي يثبت دائما أنه عاجز عن إدارة أي ملف في سورية».

تراجع التضخم في السودان

تراجع معدل التضخم السنوي في السودان للشهر الثاني على التوالي، إلى 365,82 بالمئة خلال سبتمبر/أيلول الماضي، وسط محاولات حكومية لضبط أسعار الاستيراد وتكاليف الإنتاج في البلاد. وقال بيان صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء السوداني، أمس الخميس، إن التضخم السنوي خلال الشهر الماضي، تراجع من 387,56 بالمئة مسجلة في أغسطس/آب السابق له. جاء تباطؤ التضخم في البلاد، نتيجة تراجع أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات، إلى 226,93 بالمئة خلال سبتمبر، من 260,76 بالمئة في الشهر السابق له. وبلغت نسبة التضخم في البلد، الذي يعاني جراء هبوط أسعار الصرف بعد تنفيذه تعويما جزئيا في فبراير/شباط الماضي، بدون مجموعة الأغذية والمشروبات 515,46 بالمئة، من 541,06 بالمئة في أغسطس.

أخبار العالم

تباطؤ نمو التضخم بالصين

تباطأ نمو التضخم السنوي في الصين إلى 0,7 بالمئة، خلال سبتمبر/ أيلول الماضي، مقارنة بـ 0,8 بالمئة في أغسطس/ آب السابق له. وقالت الهيئة الوطنية للإحصاء، في بيان نقلته وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا»، أمس الخميس، إن تباطؤ التضخم السنوي المسجل الشهر الماضي، ناتج عن تراجع أسعار المواد الغذائية 5,2 بالمئة. ويعتبر مؤشر التضخم في الصين، أساسيا لمعرفة اتجاهات تحركات الأسعار داخل الأسواق الكبرى، وتؤثر بشكل غير مباشر على سلاسل الإمدادات ومستقبل الأسعار. وتشهد أسواق العالم ارتفاعا غير مسبوق في أسعار المستهلك، ناجمة على وجه الخصوص عن صعود أسعار مجموعات اللحوم والحبوب والسكر والزيوت النباتية والألبان، إلى جانب قفزات متتالية في أسعار الطاقة.

ارتفاع اسعار المستهلكين الأميركيين

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بنسبة 0,4 بالمئة خلال سبتمبر/أيلول الماضي، على أساس شهري. وقالت وزارة العمل الأميركية، في بيان، إن مؤشر أسعار المستهلك ارتفع الشهر الماضي بنسبة 0,4 بالمئة مقارنة مع أغسطس/آب السابق له، وبنسبة 5,4 بالمئة مقارنة مع سبتمبر 2020. وهذه أكبر زيادة سنوية في مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة منذ عام 2008. وأوضحت الوزارة أن التضخم الأساسي، الذي يستبعد السلع شديدة التقلب في أسعارها كالأغذية والوقود، زاد في سبتمبر بنسبة 0,2 بالمئة على أساس شهري.

وأرجعت وزارة العمل هذه الزيادة في تضخم أسعار المستهلكين إلى «صعوبات في عمليات النقل ونقص المواد الخام وارتفاع الأجور». وقالت الوزارة «أدت هذه العوامل إلى زيادة كبيرة في نفقات المنتجين».

مال وناس

أضحت مشاهد بيع أثاث المنازل في العاصمة الأفغانية كابول، مألوفة في الآونة الأخيرة، في ظل الصعوبات المعيشية التي تواجهها الكثير من الأسر، بسبب أزمة السيولة الناجمة عن توقف رواتب الكثير من الموظفين، بينما يتصاعد الغلاء

لا رواتب في أفغانستان

تبعات ثقيلة لأزمة السيولة... ومواطنون يبيعون أثاث منازلهم

كابول ـ **صبغة الله صابر**

ألقت أزمة السيولة المالية في أفغانستان بتبعات ثقيلة على معيشة الأسر، ولا سيما بعد توقف صرف رواتب الكثير من الموظفين منذ ثلاثة أشهر، ومعاناة المواطنين في الحصول على أموال زهيدة من ودائعهم لدى البنوك، ما فاقم من الصعوبات المعيشية، لتصبح مشاهد بيع الأثاث في العاصمة كابول مألوفة في الآونة الأخيرة نظير تدبير الاحتياجات المعيشية.

منذ الصباح الباكر يصطف مئات المواطنين أمام فروع البنوك المختلفة في كابول والمناطق الأخرى، لساعات طويلة من أجل الحصول على بعض ما وضعوه من أموالهم في البنوك، لكنّ قليلون منهم يتمكنون من الصرف، فيما يعود كثيرون من حيث أتوا، رغم مجيئهم من ولايات ومناطق بعيدة، دون أن يتحصلوا على أي نقود.

وحدد البنك المركزي، نهاية أغسطس/ آب الماضي، سقفاً لسحب المواطنين مدخراتهم من البنوك، سواء بالدولار أو العملة المحلية. ووفق القرار، لا يُسمح لأي مواطن بسحب أكثر من 200 دولار في الأسبوع، وذلك للذين لهم حساب بالعملة الأميركية. أما الذين لهم حساب بالعملة الأفغانية، فلا يحق لهم سحب أكثر من 20 ألف أفغانية (العملة المحلية) أسبوعياً، وكذلك الحال بالنسبة إلى من لهم ودائع من الذهب، إذ لا يمكنهم إخراج أكثر مما يعادل 20 ألف أفغانية.

ومنذ مطلع أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، لم تعد البنوك قادرة على دفع الدولار للزبائن، في ظل شحّ العملة الأميركية، لتستعيض عنها بالعملة الأفغانية، حتى لو كانت حساباتهم بالدولار، حيث تصرفها بقيمة أقل من قيمة السوق.

تقول المواطنة حديثة مبارز، إن لديها حساباً في فرع البنك الدولي الأفغاني في منطقة شهر نو (تابعة لولاية بدخشان شمال شرقي أفغانستان) «والأمر أصبح مؤسفاً للغاية، منذ أسبوعين اعتذر البنك، وقال لنا إن علينا أن نأخذ الأفغانية بدلاً من الدولار الذي لا يوجد في البنوك، بينما كنت أسحب 200 دولار أسبوعياً لتسيير أمورنا، وعلى سبيل المثال استأجرت شقتي بـ250 دولاراً، وبالتالي أحتاج إلى الدولار لدفع الإيجار».

وتضيف لـ«العربي الجديد»: «أقف لثلاث ساعات للحصول على المبلغ بالأفغانية، والمشكلة تكمن أيضاً في أن القيمة التي يقدمها لنا البنك، أقل من السوق على الأقل بنسبة 2%، وأنا بحاجة مرة أخرى إلى تحويلها للدولار، وهنا أخسر كثيراً، لكن لا مفرّ، لأني أريد بأي حال أن أخرج من البنك بما وضعت فيه من المال، ولن أعاود الادخار في البنك مجدداً». تعمل مبارز مع مؤسسة إنسانية في كابول، لكن المؤسسة توقفت عن تحويل الرواتب إلى البنوك منذ أن سيطرت حركة طالبان على العاصمة في أغسطس/ آب الماضي، بينما لم تتمكن هذه الموظفة من تسلّم راتبها حتى الآن بأي طريق بديلة، ما اضطرها إلى سحب مدخراتها لتلبية احتياجاتها المعيشية.

بدوره، أقر أحمد خالد، أحد العاملين في فرع البنك الدولي الأفغاني في منطقة شهر نو، بوجود أزمة في صرف الأموال، مشيراً إلى أن مشاكل السيولة قد تدفع الكثير من فروع البنوك إلى الإغلاق وتسريح إعداد كبيرة من الموظفين، وإلى أن جميع العاملين في فرع البنك يعيشون حالة من الخوف على وظائفهم، حيث لم يعد أحد يعمل بشكل طبيعي.

بالإضافة إلى مشكلة البنوك، لم تتمكن حكومة تصريف الأعمال في أفغانستان من دفع رواتب الكثير من الموظفين، رغم وعودها المتكررة بإنهاء الأزمة، حيث اقتصر صرف الرواتب على موظفي بعض الإدارات في كابول والولايات مثل شرطة المرور، ولكنها ما زالت عاجزة عن دفع رواتب عامة الموظفين في الحكومة المركزية والحكومات المحلية في الولايات، ما أوجد ظروفاً معيشية قاسية لهؤلاء.

تقول بصيرة معروف التي تعمل معلمة في إحدى المدارس لـ«العربي الجديد»: «نواجه مشاكل مدوية بسبب عدم الحصول على الرواتب لثلاثة أشهر، فالحكومة الأفغانية السابقة لم تدفع رواتبنا لشهر واحد، وعندما أتت طالبان لم تدفع رواتبنا لشهرين، بالتالي نعيش في حالة صعبة».

تعيش المعلمة بصيرة مع أسرتها الصغيرة في منزل مستأجر في منطقة لب جر في ضواحي كابول، مشيرة إلى أنها تدفع جزءاً من راتبها لصاحب المنزل، وتنفق على ابنتيها اللتين تدرسان، بينما أضحت عاجزة عن مواجهة التزاماتها، ما اضطرها إلى بيع بعض المشغولات الذهبية التي اشتراها زوجها لدى الزفاف، حتى تنفق خلال هذه الأشهر.

تقول: «كنا بأمس الحاجة إلى الغذاء، لذا بعت بعض الذهب لشراء السلع الأساسية، وأبقيت ما بقي من مال للأيام القادمة، لأننا لا نعرف متى ستُدفع الرواتب. الوضع مؤسف للغاية، والأمور تسير نحو التدهور أكثر إذا لم تتخذ طالبان خطوات عاجلة».

> البنوك تعجز عن صرف مدخرات المواطنين بالدولار

وزادت القفزات في أسعار السلع، ولا سيما الغذائية، من معاناة الكثير من الأسر، الأمر الذي سبّب تراجع القدرات الشرائية وتغير أنماط الشراء. ويقول عاطف الله خان، صاحب متجر في منطقة شير بور في كابول، لـ«العربي الجديد» إن «عدد الزبائن يقلّ بشكل متواصل، السيولة تنعدم بين الناس، فالكثير منهم لم يتقاضوا رواتبهم، والتجارة توقفت بشكل كبير».

يشير التاجر الأفغاني إلى أن الغلاء طاول كل شيء، فسعر السكر على سبيل المثال وصل إلى 60 أفغانية للكيلوغرام الواحد، مقابل 44 أفغانية قبل أيام، كذلك ارتفعت أسعار الدقيق وغاز الطهو وغيرها، معتبراً أن طالبان فشلت في التصدي لهذه الحالة وتكتفي بالوعود الروتينية وبوصية المواطنين بالتحلي بالصبر.

سوق للأثاث المستعمل دُشّ حديثاً في كابول (فرانس برس)

الخطوط الباكستانية توقف رحلاتها

أعلنت الخطوط الجوية الباكستانية، أمس، وقف رحلاتها إلى أفغانستان، بعدما طالبتها حكومة طالبان بخفض أسعارها، بالإضافة إلى شركة «كام إير» الأفغانية. وقالت الشركة، في بيان: «رغم الأوضاع غير المناسبة، استمرت الشركة في رحلاتها من كابول وإليها، وأخرجت خلال هذه الفترة 3 آلاف شخص بينهم أجانب ومسؤولون في المؤسسات الدولية، لكنها الآن توقف رحلاتها بسبب إعلان طالبان الأخير». وكانت طالبان قد هددت بوقف الرحلات في حال عدم خفض الأسعار.

نقص كبير بالعمالة في روسيا... وخطط للاستقدام

تتجه الحكومة الروسية للاستعانة بنحو 5 ملايين مغترب، للعمل في مواقع البناء فقط حتى عام 2024 في ظل نقص كبير للعمال في الدولة

موسكو ـ **رامي القليوبي**

تواجه روسيا نقصاً في العمالة الوافدة، لا سيما في القطاعات الحيوية مثل البناء والزراعة والمطاعم، في الوقت الذي ينتعش فيه الاقتصاد من تداعيات جائحة فيروس كورونا، وسط طفرات في أسعار الغاز والنفط التي تعزّز النشاط الاقتصادي للدولة.

وبحسب أرقام وزارة الداخلية، بلغ عدد الأجانب بنهاية سبتمبر/أيلول الماضي، 7 ملايين شخص، غالبيتهم من الجمهوريات السوفييتية السابقة الذين قدموا بحثاً عن الرزق. إلا أن هذه الأرقام الهائلة لا تغطي احتياجات القطاعات الحيوية من الاقتصاد في العمالة، إذ تشير أرقام وزارة البناء، إلى أن القطاع يحتاج إلى أكثر من مليون عامل، وسط دعوات رسمية صادرة من الحكومة الروسية للاستعانة بنحو 5 ملايين مغترب بمواقع البناء الروسية حتى عام 2024.

وهناك من يرى أنه ليس هناك بديل عن فتح الأبواب للوافدين في ظل تراجع عدد سكان روسيا في سن الشباب، لكن آخرون يعتبرون استقدام العمالة الأجنبية حيلة من قبل أرباب العمل لتوظيف الأجانب مقابل أجور زهيدة في ظروف أشبه بالعبودية، مستغلين تردي الأوضاع الاقتصادية في بلدانهم الأصلية.

وفي هذا الإطار، يدعو عثمان باراتوف، رئيس منظمة «وطندوش» التي تجمع أبناء الجالية الأوزبكية في روسيا، إلى إعادة النظر في السياسات الروسية في مجال الهجرة، من جهة تحسين معاملة المغتربين وتخفيف الإجراءات البيروقراطية المفروضة عليهم.

ويقول باراتوف لـ«العربي الجديد»: «هناك اعتراف على مستوى رسمي بنقص الأيدي العاملة الوافدة في روسيا، وحتى عمدة موسكو، سيرغي سوبيانين، المعروف بمواقفه العنصرية تجاه المهاجرين من آسيا الوسطى أقر بهذا النقص، وصدر مؤخراً قرار باستقبال 10 آلاف عامل أوزبكي، ولكنه قطرة في المياه لن تحل مشكلة نقص العمالة، لذلك يجب إصلاح منظومة استقبال المهاجرين بشكل كامل، وبالدرجة الأولى إلغاء نظام تراخيص العمل المفروض حالياً على المهاجرين من الجمهوريات السوفييتية السابقة من خارج بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (يضم كلا من روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرغيزستان)».

وفي أحيان كثيرة، يتحول ملف المهاجرين إلى ورقة في السياسة الداخلية الروسية، إذ سبق لسوبيانين، أن أعرب قبيل انتخابات رئاسة بلدية موسكو في عام 2013، عن عدم ترحيبه بتوطين المهاجرين وضرورة حصر دورهم في الأعمال الموسمية، داعياً إلى الاعتماد على العمالة الناطقة باللغة الروسية.

ويُعرف زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي، فلاديمير جيرينوفسكي، هو الآخر بمواقفه المناهضة لحركة الهجرة إلى روسيا، إذ سبق له أن دعا مع اندلاع جائحة كورونا في العام الماضي، إلى فرض قيود على عودة العمال الأجانب الذين غادروا البلاد، مبرراً موقفه بارتفاع نسبة البطالة و«حاجة المواطنين الروس لفرص العمل قبل غيرهم».

وفي السياق، يقول رئيس منظمة «وطندوش»: «صحيح أن نقص العمالة أدى إلى ارتفاع أجور العمال الأجانب في قطاعات البناء والمطاعم وسائقي سيارات الأجرة إلى نحو ألف دولار أميركي شهرياً، ولكنهم يعملون في ظروف تشبه العبودية لـ12، بل 14 و16 ساعة يومياً بدلاً من 8 ساعات كما يحددها القانون». وحول رؤيته لتحسين أوضاع العمالة الوافدة في روسيا، يتابع: «يجب إلغاء نظام تراخيص العمل، وتحديد الحد الأدنى للأجر عن كل ساعة عمل، وإلغاء ترحيل العمال بسبب مخالفات إدارية لتقتصر مثل هذه العقوبة على جرائم جنائية خطرة على المجتمع».

في المقابل، يعتبر عضو مجلس العلاقات بين القوميات التابع للرئاسة الروسية، بوغدان بيزيالكو، أن هناك مبالغة بشأن نقص العمالة الوافدة إلى روسيا، معتبرا أنه يمكن إيجاد عمال روس للعمل في القطاعات المعتمدة على المغتربين في حال رفع الأجور.

ويقول بيزيالكو لـ«العربي الجديد»: «لا أعتقد أن مشكلة نقص العمالة الوافدة حادة، كما تصورها القوى ومجموعات اللوبي في قطاعي البناء والزراعة، الباحثة عن تحقيق أرباح طائلة عن طريق الاستعانة بعمال أجانب محرومين من أي حقوق».

ويضيف: «سيلتحق الروس بهذه الوظائف في حال تم عرض أجور مغرية عليهم مع توفير كافة الضمانات الاجتماعية لهم، ولكن أرباب العمل يفضلون استقدام العمالة الرخيصة من آسيا الوسطى، وسط استشراء الفساد في منظومة الهجرة».

> نقص في العمال بقطاعات حيوية مثل البناء والزراعة والمطاعم

مشاريع الزراعة والبناء تستقطب معظم العمالة الوافدة (Getty)

أردوغان يقيل معارضي خفض الفائدة

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

أقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ثلاثة أعضاء من لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي، وعيّن عضوين جديدين مكانهما، فيما هوت الليرة إلى مستويات قياسية جديدة بعد إعلان هذه القرارات.

جاءت التغييرات التي أجراها الرئيس التركي بهدف التخلص من أعضاء لجنة السياسة النقدية الذين يعارضون دعواته الرامية إلى مواصلة خفض أسعار الفائدة، وفقاً لما ذكرته مصادر مطلعة لوكالة «بلومبيرغ» الأميركية، أمس الخميس.

ولجنة السياسة النقدية في البنك المركزي هي المسؤولة عن تحديد أسعار الفائدة التي يجري التعامل بها في السوق المحلية، وستعقد اللجنة اجتماعها المقبل في 21 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري للنظر في سعر الفائدة. ووفق الجريدة الرسمية، عزل أردوغان نائبي محافظ البنك المركزي سميح تومان، وأوجور نامق، إلى جانب عضو لجنة السياسة النقدية عبد الله يافاش. في المقابل، عيّن كلاً من طه جاكماق نائباً لمحافظ المركزي، ويوسف تونا عضواً في لجنة السياسة النقدية. جاءت هذه التطورات عقب لقاء جمع الرئيس أردوغان ومحافظ البنك المركزي شهاب كافجي أوغلو، مساء الأربعاء، حسب ما أعلنته الرئاسة التركية.

وهوت الليرة إلى مستوى قياسي منخفض جديد بعد إعلان هذه التغييرات، عند 9,19 ليرات مقابل الدولار الواحد، لتصل خسائرها منذ بداية العام إلى 19%، بفعل مخاوف متعلقة بالسياسة النقدية. وخفض البنك المركزي في سبتمبر/ أيلول الماضي سعر الفائدة الرئيسي من 19% إلى 18% رغم ارتفاع التضخم السنوي إلى نحو 20%، في خطوة اعتبرها محللون دليلاً جديداً على تدخل سياسي من أردوغان، الذي يصف نفسه بأنه عدو لأسعار الفائدة.

> الدولار وصل إلى 9,18 ليرات تركية والعملة المحلية تواصل خسائرها

وكانت مصادر وصفتها وكالة رويترز بالمطلعة، قد قالت الأسبوع الماضي إن الرئيس التركي يفقد الثقة في كافجي أوغلو بعد أقل من سبعة أشهر من عزل سلفه، وإنه لم يكن بين الاثنين اتصال يُذكر في الأسابيع القليلة الماضية، لكن الرئاسة التركية نفت هذه الأنباء. وعين أردوغان، المحافظ الحالي للبنك المركزي في مارس/ آذار بعد الإطاحة بناجي إقبال، وهو من متشددي السياسة النقدية ورفع معدلات الفائدة إلى 19% خلال فترة عمله. وأجرى أردوغان سلسلة تغييرات في لجنة السياسة النقدية في السنوات القليلة الماضية، إذ أقال ثلاثة محافظين في العامين ونصف العام الماضية بسبب اختلافات متعلقة بالسياسة النقدية، مما أثر في الليرة وأضر بشدة بمصداقية السياسة النقدية والقدرة على التنبؤ بها.

ويضغط أردوغان بشدة على قضية أسعار الفائدة المرتفعة، خاصة في ظل التداعيات الاقتصادية التي أحدثتها قيود جائحة فيروس كورونا؛ إذ يرى أن انخفاض تكاليف الاقتراض سيساعد على إبطاء وتيرة ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى تحفيز الاقتصاد، وقد حث البنك المركزي مراراً على خفض سعر الفائدة القياسي. ويأتي التراجع المتواصل لليرة رغم المؤشرات الإيجابية للاقتصاد التركي، إذ رفع صندوق النقد الدولي، الثلاثاء الماضي، من توقعاته للنمو الاقتصادي خلال العام الجاري، من 5,8% إلى 9%.

مكتب صرافة في إسطنبول (Getty)

رؤية

التعليم كالماء والهواء... أكذوبة مصرية

عادل صبري

التعليم كالماء والهواء. هكذا حفظنا العبارة الشهيرة التي أطلقها عميد الأدب العربي طه حسين حينما كان وزيرا للمعارف العمومية في حكومة الوفد عام 1951. لم تكن كلمة الرجل الذي دخل مجال السياسة مع تمرده على نظام التعليم بالأزهر الشريف بداية القرن الماضي اختراعا من عنده، فمصر في العهد الملكي، عرفت التعليم المجاني مع بداية حكم الأسرة العلوية. فقد حرص محمد علي باشا الكبير على إلحاق الطلاب النابهين بـ «الكتاتيب» التي كانت بمثابة مدارس أولية للتعليم غير النظامي، بالتعليم «الميري» الرسمي. فكان الرجل يوجه الطلاب للالتحاق بالمدارس العمومية، لرفع مستواهم في تعلم الحساب والكتابة لتشغيلهم في إدارات الدولة، ويلحق من كان ذا مهارة ويأس في الجيش والمصانع العسكرية التي أنشأها في مصر المحروسة.

وعندما توسعت دولة محمد علي باشا، وأحب أن يبني القصور والموانئ ويشق الطرق والترع، وجه بإنشاء العديد من المدارس في حواضر المدن الكبرى وأرسل البعثات لتعليم النابهين في أوروبا ليعودوا رجال دولة ومساعدين للحكام. ظل التعليم النظامي ينتشر ببطء، بالتوازي مع التعليم الديني في الأزهر الشريف، بدعم خالص من الدولة وتبرعات الأسرة الحاكمة التي أنشأت أقدم المدارس الكبرى مثل السعيدية في الجيزة والإبراهيمية والتوفيقية والخديوية بالقاهرة. وتبارى أثرياء المصريين للتبرع لإنشاء المدارس التي تخدم القاطنين في المناطق المحيطة بأراضيهم أو قراهم ومدنهم. وحدث سباق بين أفراد العائلة المالكة وهذه الشخصيات، في بناء المدارس امتد أثره إلى بناء الجامعة المصرية. وغيرها من المشروعات العامة كالمستشفيات والمكتبات والجمعيات الخيرية التي ما زال عطاؤها مستمرا حتى الآن.

هكذا بدأ المصريون الحصول على حق التعليم كالماء والهواء الذي تحقق بالفعل في كل المدارس الابتدائية وحتى مرحلة البكالوريا التي تضم السنوات المتوسطة والثانوية.

ظلت الجامعة المصرية بمصروفات بسيطة، يدفعها الأغنياء، ويحصل من يتفوق على حق التعليم المجاني بها، وأيضا غير القادرين الذين يستفيدون من برامج الدعم الاجتماعي. وعندما جاء ضباط 23 يوليو للحكم، لم يكن هذا الشعار إلا واقعا أقروه، لأن قادتهم هم أول من استفادوا من هذا الحق، وعلى رأسهم جمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك الذين تعلموا في الفترة الليبرالية الملكية مجانا، باعتبارهم جاؤوا من أسر فقيرة للغاية.

حافظ ضباط يوليو على حق المصريين في التعليم المجاني، وإن توسعوا في التسامح مع الفاشلين الذين يرسبون بالسنوات، هربا من المسؤوليات أو التجنيد الإجباري، إلى أن بدأ العصر الحالي الذي رفع شعار «ادفع علشان تأخذ». الشعار الجديد، كشفت تصرفات وزير التربية والتعليم طارق شوقي ومبادئه بإصداره تعليمات يوم 19 سبتمبر الماضي، يحذر فيه الطلاب من عدم دفع الرسوم الدراسية. وهدد الوزير الطلاب غير الملتزمين بالدفع، بعدم تسليمهم الكتب بمختلف مراحل التعليم العام والفني للعام الدراسي الذي بدأ الشهر الحالي. تهديد الوزير للطلاب وأهلهم جاء، غريبا، لتناقضه مع الدستور الذي يمنح المصريين التعليم كحق إجباري على الدولة مجانا. تعد المصروفات قيمة رمزية، يعفى منها غير القادرين وذوو الحاجات، ولا تحول دون حصول أي طالب على الكتب أو الحق في دخول المدرسة واستكمال العام الدراسي بلا أية ضغوط من الإدارة أو ملاحقة قانونية لأولياء الأمور.

هكذا عشنا ومررنا بتجارب تعليمية طويلة مع أولادنا في التعليم العام، بل لم تكن مدرسة أو جامعة عامة أو خاصة تستطيع أن تطرد طالبا، لعدم قدرته على سداد المصروفات، وفي أعنف الحالات يتخذ إجراء مع القادر على الدفع، بمنع ظهور نتيجة الامتحانات في نهاية العام، لحين التزامه بدفع المصروفات.

يعلل وزير التربية والتعليم المدلل لدى النظام قراره، بأنه يستهدف توفير المبالغ اللازمة للأنشطة الاجتماعية والفنية والرياضية بالمدارس، وهو يعلم أن أغلب المدارس لا تفتقد للملاعب وأماكن الأنشطة فحسب، بل للفصول الدراسية والمدرسين وللمقاعد والمعدات ودورات المياه وهي الحاجات الأولية التي يحتاجها أي تجمع بشري يحافظ على آدمية الأولاد والبنات على وجه الخصوص.

حجة الوزير الواهية أصبحت بلا غاية، في وقت يدعي رغبته في إعادة الطلاب للمدارس التي خلت تماما من روادها خلال العامين الماضيين، بعد سنوات من خلوها من الطلاب والحياة الدراسية بسبب تدهور الإمكانات بها. أصبح التعليم في مراكز الدروس الخصوصية وداخل بيوت المدرسين، بينما المدارس خاوية على عروشها، في ظل ميزانية متدهورة لقطاع التعليم بأسره.

ورغم تحمل كثير من الأسر تكاليف تعليم أولادها في المدارس الخاصة، إلا أن غياب الرؤية وإدارة ملف التعليم داخل الأجهزة الأمنية بعيدا عن البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني، أهدرا قيمة هذا المستوى التعليمي أيضا. رفعت الحكومة أيديها عن التعليم بالمخالفة للدستور، حيث وجهت نحو 2% من الموازنة العامة للتعليم أي نصف المقدر رسميا، وأغلب هذه الأموال توجه للإنفاق على رواتب المعلمين والموظفين. وفرضت الوزارة إتاوة على المدارس الخاصة، توظف حصيلتها في صرف المكافآت على مديري وموظفي الإدارات التعليمية. فتحولت العلاقة من رقابة دولة إلى مصالح متبادلة، بين الطرفين على حساب الطلاب والآباء والعملية التعليمية. تحولت المدارس الخاصة في أغلبها إلى مفرخة للجامعات الخاصة التي شارك في ملكيتها كثير من ملاك المدارس. زاد الطين بلة عندما قرر النظام عدم التوسع في بناء جامعات حكومية، وتخفيض الميزانيات السنوية المخصصة لها، بل طلب منها التبرع ببعض مواردها لصالح صندوق «تحيا مصر». توسعت الجامعات الحكومية في إنشاء أقسام للتعليم الخاص بداخلها المعروف باسم «الساعات المعتمدة».

رغم التحاق الطلاب بمجموع متساو في نفس المجال إلا أنه أصبح وسيلة للهروب من مشاكل اغتراب الطلاب، والحصول على مساحة أوسع في الكليات، حيث تقل الأعداد، إلا أنه أصبح وسيلة للثراء والتنافس غير البريء بين أساتذة الجامعات. فالتدريس داخل النظام يخضع لأهواء العمداء وعلاقاتهم الشخصية، بينما الأصل أن يختاروا الأفضل علما وقدرة على العطاء، وكثيرا ما نرى الأساتذة يرفضون مشاركة المعيدين في أعمالهم، حتى ينفردوا بكامل المكافآت عن المنهج، فتضيع فرصة الطلاب في الحصول على تدريبات عملية يكلف بها عادة مساعدو الأساتذة أو يعمل المعيدون بنظام السخرة لدى أساتذتهم الذين يشرفون على دراساتهم العليا.